اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 28-09-2009 رقم العـدد: 13254 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 36 رقم القصاصة: 1

البرامج الفكرية حققت نجاحات ملموسة في مناهضة الإرهاب والتطرف

حقوق الإنسان : تعيين سيدة نائب وزير تتويج لمكانة المرأة السعودية

عضوية مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تقدير لدعوات الملك لمد جسور الحوار

موازنات «التعليم» الأكبر منذ تأسيس المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين

ترسيخ حقوق السجناء وإتاحة فرص التعليم أمامهم.

تفقد أحوال السجناء وتفعيل آليات الرصد لحماية حقوقهم

علاج جرحى العدوان الاسرائيلي الأخير على غزة.

تطوير المؤسسات واعتماد استراتيجية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد

اسم المصدر: اليوم

التاريـــخ: 28-09-2009 رقم العـدد: 13254 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 36 رقم القصاصة: 2

واس - الرياض

أشادت هيئة حقوق الإنسان بما يتمتع به الإنسان في المملكة مواطناً ومقيماً من مساواة أمام الأحكام الشرعية والأنظمة وتحقيق ضمانات حقوق الإنسان التي كفلها الشرع المطهر والنظام الأساسي للحكم وكل مرجعيات حقوق الإنسان في المملكة من مواثيق دولية وإقليمية ، والتزام المملكة بذلك. واوضحت أن جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي انطلقت من التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى كل ما يحفظ حياة وكرامة الإنسان في جميع مراحل حياته من خلال عدد من الإجراءات من ضمنها ما نصت عليه المادة 26 من النظام الأساسي للحكم التي تؤكد التزام المملكة بحماية حقوق الإنسان.

حماية حقوق الإنسان محلياً ودولياً انطلقت من الالتزام بالشريعة الإسلامية

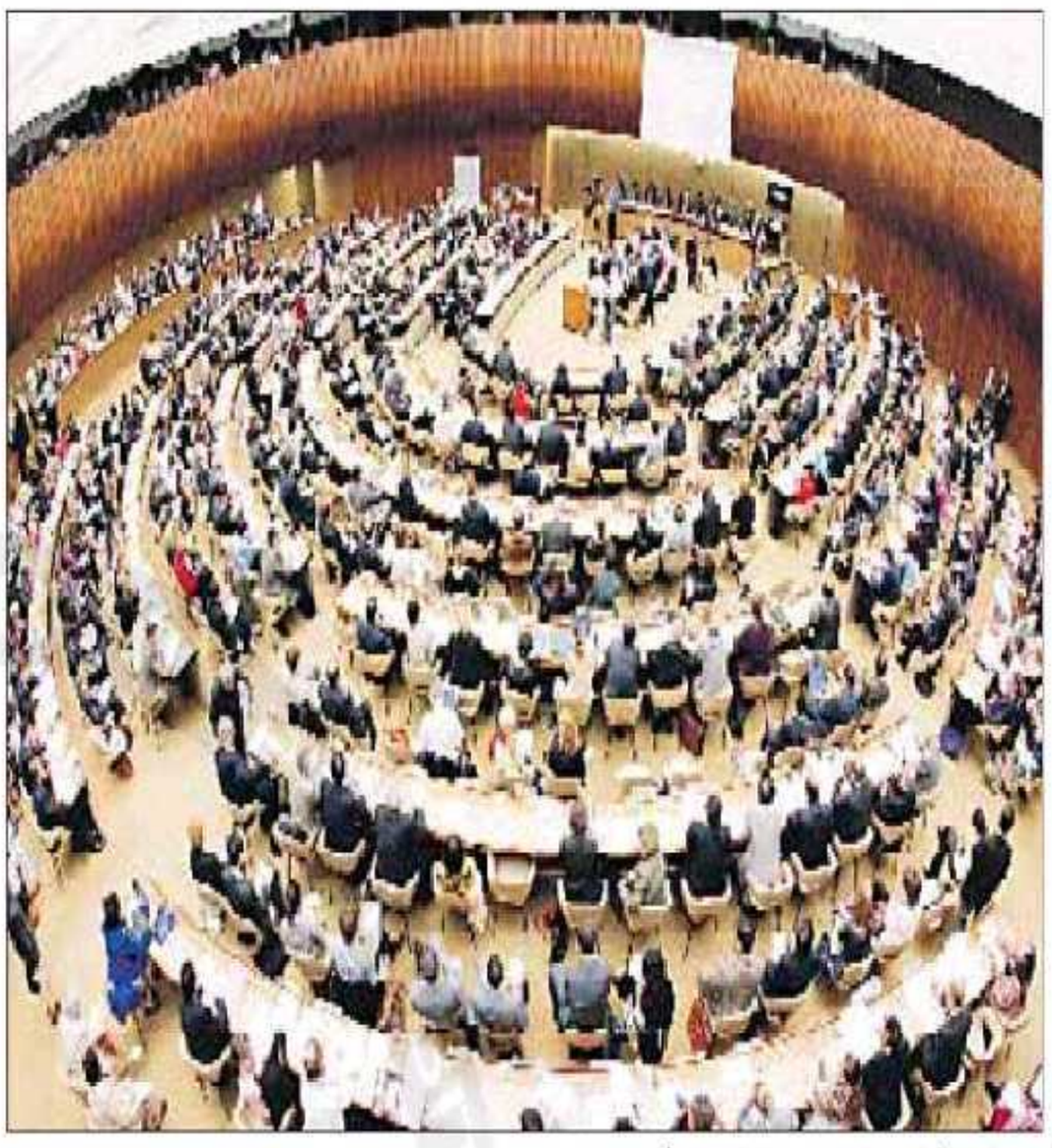

جهود المملكة أهلتها لعضوية مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

المواطنون والمقيمون «سواسية» أمام الأنظمة والأحكام الشرعية

تطبيق العدالة

وقالت الهيئة " إنه بالرغم من أن المملكة كانت ضحية للإرهاب إلا أن ما قامت به لحماية أمنها الداخلي لم يؤثر على حقوق الناس وتطبيق العدالة وانخاذ الإجراءات التي تضمن التوازن بين الحرية ومقتضيات الأمن والتلاحم الكبير بين القيادة والشعب عبر صور وفاء متنوعة والتأكيد المستمر على أن المملكة لا تأخذ المواطنين بجريرة ما يرتكبه البعض وأنها دوماً تفتح أبوابها لكل من لديه رغبة في العودة لطريق الحق والصواب وعواصلة الرسالة الوطنية باستيعاب واحتضان كل من لديه رغبة من عناصر الفئة الضالة داخل أو خارج المملكة في العودة إلى جادة الصواب.

مناهضة الإرهاب

وتناولت الهيئة في تقرير لها بمناسبة اليوم الوطني للمملكة التاسع والسبعين ما حققته التجربة السعودية من نجاحات ملموسة في مناهضة الإرهاب والفكر المتطرف من خلال تبني برامج فكرية وحوارية مثل برنامج مناصحة الموقوفين أمنيا وإعادة تأهيلهم داخل المجتمع والذي حظي بإشادة عالمية وتم تطبيقه في عدد من الدول. كما انضمت المملكة إلى الاتفاقيات الدولية العنية بمكافحة الإرهاب ، وأيدت إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي ، ونظمت المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب عام 2005م لتأطير العمل الدولي الجماعي ومن أبرز ما صدر عنه دعوة المملكة لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب مع إيمان المملكة بأن مواجهة التطرف والإرهاب إنما يكون عبر معالجة جذوره ومسبباته.

هيئة حكومية

وعلى مستوى تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان بالمملكة كانت الموافقة على إنشاء أول هيئة حكومية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها عام 1426 ، وقبلها كانت الموافقة السامية على تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة والتي تضم في عضويتها 41 عضواً بينهم 15 من النساء وساهم في إنشاء هيئة حقوق الإنسان كهيئة حكومية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في كثير من مناطق المملكة، وتفعيل آليات الرصد والمتابعة لأي اعتداء على هذه الحقوق إضافة لاستقبال الشكاوى وتفقد أحوال السجون وإبداء الرأي في كثير من مشروعات الأنظمة والقوانين. وقالت : إن جهود المملكة وإسهاماتها في حماية حقوق الإنسان حظيت بتقدير كبير من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية، وتوج ذلك بفوز المملكة بعضوية أول مجلس لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 2006م وبإعادة انتخابها عضواً بهذا المجلس عن القارة الآسيوية لمدة 3 سنوات جديدة بدءاً من عام 2009م الجاري.

جسور الحوار

وأكدت أن إعادة انتخاب المملكة جاء تقديرا لدعوات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله- لمد جسور الحوار والتعاون بين الشعوب ، وسياسته التي عززت مكانة المملكة ودورها الحيوي على كل المستويات ، واهتمامه بترسيخ مبادئ العدل والمساواة ، وصيانة الحقوق والحريات المشروعة ، وحرصه على تعزيز حقوق الإنسان ، ورؤيته الإصلاحية الشاملة ، بالإضافة لجهود المملكة لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط ، ومواجهة أزمات الفقر العالمية ، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للكثير من الدول النامية ، وشجبها الدائم لمحاولات إشاعة التعصب والكراهية وازدراء العقائد ، فضلاً عن إسهاماتها لدعم التنمية البشرية بما يوفر الحقوق الأساسية للإنسان في التعليم والعلاج والتعبير عن الرأي السلمي ، ومبادرات حكومة المملكة تجاه صياغة توجه إنساني عالمي يحمي هذه الحقوق ويتصدى لكل ما يخل بها أو اعتداء عليها. ولفتت النظر إلى تقدير العديد من المنظمات الدولية والإقليمية نظام العمل والعمال بالمملكة الذي تم إقراره عام 2005م والذي يتيح للمرأة فرص عمل كبيرة في مختلف المجالات دون أي تمييز كما يحد من كثير من التجاوزات التي تمثل انتهاكاً لحقوق العامل من قبل صاحب العمل.

العدل والمساواة

وأشادت هيئة حقوق الإنسان في تقريرها بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين المتمثلة في تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة بين كل أفراد المجتمع ، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة ومراعاة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية واتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقها والمراجعة الدورية للأنظمة في المملكة بغرض تقييمها وإصدار الأنظمة الأساسية وعشرات الأنظمة الأخرى وتطويرها وإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات ذات العلاقة مثل هيئة حقوق الإنسان ، واعتماد استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ودعم الدولة توجه الجامعات ومؤسسات البحث العلمي لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتبني الدراسات المتعلقة بحماية هذه الحقوق.

قضاء متخصص

كما أشادت بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في تطوير مرفق القضاء بدءاً من صدور الأوامر السامية بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا وإنشاء قضاء متخصص يتمثل في المحاكم العمالية ، ومحاكم الأحوال الشخصية ، والمحاكم الجزائية ، والمحاكم التجارية ، وكذلك المشروع الجديد لنظام المجالس البلدية ، والذي يأخذ في الاعتبار تجربة المجالس البلدية الحالية ، ويهدف إلى توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشئون المحلية ، وكذلك إقرار نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص ، الذي يستوفي المعايير الدولية لمنع الاتجار بالبشر والعاقبة عليه ، حيث أشار التقرير إلى أن هذا النظام يعد طفرة في سلسلة المبادرات المستمرة والتوالية للحفاظ على حقوق الإنسان وتأطير ممارستها من خلال إصدار الأنظمة واللوائح اللازمة. وسجلت الهيئة تقديرها للحرص الكبير الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على تعزيز المشاركة الإيجابية للمرأة في العملية السياسية والاقتصادية والتنمية الاجتماعية في المملكة التي تجسد على أرض الواقع من خلال وصول أول امرأة لمرتبة نائب وزير هي نائبة وزير التربية والتعليم لتعليم البنات ،إضافة لمشاركة عدد منهن في العمل في مجلس الشورى وإدارة الغرف التجارية ومختلف قطاعات الدولة الحكومية والأهلية.

أكبر موازنة

وتميز عهد خادم الحرمين الشريفين بتخصيص أكبر الموازنات لوزارة التربية والتعليم منذ تأسيس المملكة وبلغ عدد مدارس التعليم العام أكثر من 19 ألفا و790 مدرسة للبنين و17 ألفا و329 مدرسة للبنات في جميع المراحل ،وزاد عدد الطلاب عن 5 ملايين و991 ألفا و63 طالباً وطالبة. ومن أبرز ما تحقق للتعليم في عهده مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم الذي تم تصميمه بتوجيهاته والذي يحظى بمتابعة مباشرة منه ومن سمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - والميزانية الضخمة المقدرة بتسعة مليارات ريال مما يجعله نقلة نوعية في تاريخ التعليم السعودي ، وتغييراً نحو الأفضل في مسيرته الممتدة. كما ارتفع عدد الجامعات الحكومية إلى 25 جامعة في فترة قياسية إضافة لعشرات الكليات والجامعات الأهلية وابتعاث عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات لكل بقاع العالم.

وجاء افتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية امتداد وتجسيدا للاهتمام الذي أولاه - حفظه الله- لهذا الصرح التعليمي الشامخ حتى أصبح حقيقة ومنجزا عالميا.

حوار وتسامح

وثمنت الهيئة جهود خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- على كل المستويات مشيرة إلى فوز الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجائزة الملك فيصل العالمية نظراً لجهوده في خدمة الإسلام والمسلمين في كل مكان، كجمعه الفرقاء العراقيين في مكة المكرمة ورعايته للمصالحة الفلسطينية في مكة المكرمة ومساعدة المملكة للدول الإسلامية وغيرها التي توالت عليها الكوارث في مختلف بقاع الأرض. كما حصل -أيده الله- على جائزة "ليخ فاوينسا" الأولى اعترافا بعمله في المجال الإنساني والخيري. وإسهاماته في "الحوار بين أتباع الأديان والتسامح والسلام والتعاون الدوليين". كما منحه برنامج الغذاء العالمي جائزة البطل العالمي لمكافحة الجوع لعام 2008م. وها ذلك العطاء من خادم الحرمين الشريفين السخي إلا بمثابة الأمل للأشخاص الأشد فقراً واحتياجاً وانراءً لمبدأ المسؤولية المشتركة تجاه مكافحة الجوع ورسالة من المملكة إلى العالم مفادها أن التحرر من الجوع يعد من أولويات حقوق الإنسان وهذا هو الهدف النبيل الذي يقودنا إليه ملك الإنسانية.

مكافحة الفقر

وتطرقت الهيئة في تقريرها إلى بعض ما صدر من المنظمات والهيئات الدولية من تقدير لإنجازات المملكة في مجال حقوق الإنسان وإلى المكانة التي حظي بها خادم الحرمين الشريفين في مجال حقوق الإنسان، ومن ذلك إصداره - حفظه الله - عفواً عن سجناء الحق العام في رمضان وإصدار أمر عاجل بصرف مساعدة قدرها مليار و150 مليون ريال للأسر التي يشملها نظام الضمان الاجتماعي بالمملكة لتلبية حاجاتها الطارئة في شهر رمضان وكذلك مستلزمات عيد الفطر وتكفله- حفظه الله- بعلاج كثير من الحالات المرضية في أنحاء العالم دون النظر لجنسهم أو عرقهم أو دينهم ، حيث وجه - حفظه الله - بعلاج عدد من ضحايا العدوان الإسرائيلي الهمجي على غزة وتحمل نفقات عمليات معقدة أجريت في الرياض لفصل توائم سياميين من دول عربية وإسلامية شقيقة ودول صديقة، وتكفل بعلاج حالات مرضية أخرى لعدد من الحالات الصحية الحرجة. كما أمر- حفظه الله -بتوجه طائرة إخلاء طبي إلى العاصمة العراقية بغداد لإحضار عدد من عراقيين لعلاجهم في مستشفيات المملكة إثر الانفجارات التي وقعت هناك مؤخرا ، ومبادرته - رعاه الله- بتأسيس صندوق الطاقة للفقراء لمساعدة الدول النامية وتقديم العون والمساعدة للدول الأشد فقراً ودعم المنظمات المعنية بمكافحة الفقر على المستوى العالمي ودعم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، ودعم كثير من صناديق الأمم المتحدة الإنمائية والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. وإسقاط الديون الرسمية عن بعض الدول النامية ودعم هيئات الإغاثة المحلية والدولية في مواجهة الكوارث.